

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات قطاع البترول
١٠٩٧ كورنيش النيل - القاهرة
ت. ٧٩٥١٢٩٥

١٧١٠
٢٠١٨/١٢/٣١

السيد الكيميائي / رئيس مجلس الإدارة وعضو المنتدب

شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك)

شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية
أموك
الشؤون المالية

تحية طيبة وبعد،،،

أتشرف بان نرفق لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة في

٢٠١٧/١٢/٣١

برجاء التفضل بالتنبيه باتخاذ اللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وانرا الاحترام،،

تحريراً في ٢٠١٨/١/٢٩

هشام سيف ..

وكيل أول الوزارة

مدير الإدارة

محاسب / محمود علي حنفي

المرفق
٩١
٢٠١٨ / ١ / ٢٩

تقرير

فحص محدود للقوائم المالية الدورية

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة الاسكندرية للزيوت المعدنية - اموك (شركة مساهمة مصرية)
المقدمة

قمنا باعمال الفحص المحدود للمركز المالى المرفق لشركة الاسكندرية للزيوت المعدنية - اموك (شركة مساهمة مصرية) فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الاخرى . والادارة هى المسؤولة عن اعداد القوائم المالية الدورية هذه العرض العادل والنواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسؤوليتنا فى ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى حدود فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بالفحص المحدود طبقا للمعايير المصرية لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشاه والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها . يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية محل استفسارات بصورة اساسية من اشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من اجراءات الفحص المحدود . ويقل الفحص المحدود جوهريا فى نظامه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد باننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعته ، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعته على هذه القوائم المالية .

تم توقيع مذكرة تفاهم فى ٢٠١٧/١٢/١٦ مع شركة الاسكندرية للبترول بشأن قطعة الارض المستغلة كارض للشعلة منذ عام ٢٠٠٤ والمختلف على قيمتها حيث تضمنت المذكرة الاتفاق على اعادة النظر فى قيمة الارض بالمخالفة للاتفاق الموقع بين الشركتين فى ٢٠٠٠/٣/٣٠ ، علما بان الارض المشار اليها تضمنتها اصول الشركتين .

ينص على انشاء الاجراءات اللازمة لتنفيذ مذكرة التفاهم الموقعه بين الشركتين .

تبين تحميل مصروفات الشركة (خامات مساعده) بنحو ٢٠.٨ مليون جنية قيمة استهلاك مادة الكتاليست عن العام الحالى بنسبة ٥٠٪ من قيمته البالغه نحو ٤٢ مليون جنية ، والباقي تم ادراجه بحساب مصروفات مدفوعه مقدما

يتعين إعادة حساب الاستهلاك فى ضوء التاريخ المتوقع لانتهاء من المشروع الجديد

- بلغت مديونية الهيئة العامة للبترول فى ٢٠١٧/١٢/٣١ نحو ١.١ مليار جنية لم يتم المصادقة عليها .
يتعين اجراء المصادقة على تلك المديونية والعمل على تحصيلها لما لذلك من اثر على موقف السيولة بالشركة .

- مازالت الشركة لم تقم بإعادة حساب الألتزامات الضريبية المؤجلة للفرات السابقة بأسعار الضريبة السارية فى تاريخ المركز المالى وفقا للفقرة رقم (٦٠/أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٤ ، مما يظهر حساب الإلتزامات الضريبية المؤجلة على غير حقيقته .

يتعين إعادة حساب الإلتزامات الضريبية المؤجلة فى ضوء أسعار الضريبة السارية لما له من آثار على قائمة الدخل .

- تم تبويب مبلغ ٦٩.٦ مليون جنية تمثل شيكات عملاء ارسلت للبنك للتحصيل (شيكات تحت التحصيل) ضمن الارصدة المدينة بالخطأ حيث لم يتم تاثير ارصدة النقدية بالبنوك بها
يتعين اجراء التصويب اللازم .

- لم تتضمن الإيضاحات المتممة للمركز المالى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ الإفصاح عن القرض الذى حصلت عليه الشركة من حيث قيمة القرض والفائدة ومدة القرض .
يتعين اجراء الإفصاح الكافى لذلك .

الإستنتاج

فى ضوء فحصنا المحدود ، وبإستثناء ما جاء فى الفقرات السابقة لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١

ديسمبر ٢٠١٧ وعن أداؤها المالي وتدفعاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية .

لفت الإنتباه

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا وكما هو وارد تفصيلا بالإيضاح رقم (٢١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ يفيد بتوقيع محضر اتفاق بين الهيئة المصرية العامة للبترول ومصلحة الضرائب على المبيعات لتسوية كافة المبالغ المستحقة على الهيئة وشركاتها (على منتج النافتا) حتى ٣٠ يونية ٢٠١٤ ، ولم توافي الشركة باي تسوية ضريبية تخص عامي ٢٠١٥، ٢٠١٦ لنفس المنتج والبالغ قيمتها ٦٢ مليون جنيه .

- أظهرت قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عن عجز بنحو ٧٠٢ مليون جنية كما أسفرت أنشطة التمويل عن عجز بنحو ٣٦١ مليون جنية .

يتعين العمل على دراسة أسباب ذلك وإيجاد الحلول المناسبة لتلافي ضعف التدفقات النقدية وحتى تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها .

القاهرة في / / ٢٠١٨

وكيل وزارة

نائب اول مدير ادارة

محاسب / السيد اسماعيل السيد

وكيل وزارة

نائب اول مدير ادارة

محاسب / عادل عبد العظيم معوض
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

وكيل اول الوزارة

يعتمد ،،،،،

مدير الادارة

محاسب / محمود على حنفي

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

